

الملخص:

إن السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي تتعلق بمصالح فرنسا التي تتنوع ما بين سياسية واقتصادية واستراتيجية وأمنية، فمن الناحية الاقتصادية تعد القارة الأفريقية هي السوق الكبيرة للمنتجات الفرنسية حيث تتركز مصالح فرنسا في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة، والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية أما من الناحية السياسية فتسعى فرنسا للمحافظة على إستقرار الأنظمة الإفريقية.

ومن الناحية العسكرية والأمنية فتشهد هذه المنطقة تحديات جيو - أمنية متمثلة في إنتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة... إلخ، مما زاد الإهتمام الفرنسي بالمنطقة، ومن جهة أخرى تشهد هذه المنطقة تجاذبات وصراعات بين مصالح فرنسا وباقي القوى الكبرى في العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ظل التوجهات الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، ومحاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الأفريقية إنطلاقا من سياسة براغماتية.

فالمصالح الفرنسية أضحت عرضة للخطر في المنطقة بشكل عام وفي دولة مالي بشكل خاص، وهذا ما يفسر التدخل الفرنسي العسكري في مالي، الذي يعد خطوة لضمان السيطرة الفعلية على منطقة تعتبرها باريس تقليديا مركز نفوذ خاص بها لكونها جزء من مستعمراتها السابقة غير أن هذه المنطقة غدت اليوم وعلى نحو متزايد بؤرة توتر لدرجة جعلتها تمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي خاصة الجزائر والمغرب والأمن العالمي.